İslâmî İlimler Dergisi, Yıl 6, Sayı 1, Bahar 2011 (41-62)

# الانتخاب والدعوة عند الهادوية الزيدية

بقلم: زيد بن علي الوزير[1]

**Hâdevî Zeydîlikte Seçim ve Davet**

**ÖZET**

Bu makale Hâdî İlelhak döneminde Yemen Zeydî Devleti'nde imametin seçim ve davetle gerçekleştiğini ve bunun bir esas olarak tesis edildiği tezini işlemektedir. Makalede 284-298/897-911 tarihleri arasında hilafet görevini yürüten Hâdî'nin seçimle işbaşına geldiği ve "Emr-u bi'l-Ma'rûf ve Nehy-u ani'l-Münker"i yerine getirmek ve Kitab'ın hükmüyle hükmetmek üzere imam tayin edildiği vurgulanmaktadır. Bu çerçevede seçim ilkesinin yanı sıra imamet için kendisine biata davetin mi yoksa mütegallibin imametinin mi geçerli olduğu üzerinde durulmaktadır. Bu çerçevede klasik dönemlerdeki görüşlere ilaveten son devir âlimlerinden eş-Şevkâni'nin mütegallibenin imametini caiz gören ve namaz kılıp küfürlerini izhar etmedikçe zalim yöneticilere karşı ayaklanmanın caiz olmadığı görüşü üzerinde durularak eleştiri konusu yapılmaktadır.

**Anahtar Kavramlar**: Mezhep, Şîa, Zeydiyye, el-Hâdî, seçim, imamet, davet.

[1] رئيس تحرير مجلة المسار، رئيس مركز التراث والبحوث اليمني.

شكل مؤسس الدولة "الهادوية الزيدية" الإمام الهادي إلى الحق "يحيى بن الحسين" معلماً بارزاً في مسيرة الزيدية، حتى ظن البعض من العلماء الكبار أن الهادي قد ابتعد عن "الزيدية" ابتعاداً كبيراً، بل يمضي بعيداً فيقول: إن مذهب "زيد بن علي" قد انقرض (**إلا القليل ممن استمر عليه**) وخلفه (**مذهب الهادي في اليمن والناصر في الجيل والديلم**)، وقال إن مذهب الإمام "القاسم بن إبراهيم الرسي" –جد الهادي– قد (**كان توسطاً فيما بين ولده** [حفيده] **الهادي وما بين زيد بن علي**) و (**كان الهادي في الأصول على مذهب أبي القاسم البلخي المعتزلي؛ لأنه أخذه عليه في علم الكلام وغيره**)[1].

وليس الأمر بهذه الحديّة بأية حال، ولم يضع المؤرخ الكبير أمام نظره طبيعة التطور والمستجدات، وأن ما رآه توسطاً عند "القاسم" كان مرحلة من مراحل التطور والمستجدات، وليس من شك أن "القاسم" قد أضاف إلى الزيدية سمات متميزة، وكذلك أضاف الهادي وتلك الإضافات قد أملتها التطورات والمستجدات الكثيرة، وليس من شك أيضاً أن تلمذة "الهادي" على "البلخي" ليس إلا تأكيداً على زيديته، وليست دليلاً على ابتعاده عن مذهب "زيد"، ذلك أن أفكاراً مشتركة في "علم الكلام" قد جمعت بين "واصل"–مؤسس "المعتزلة" وبين "زيد" مؤسس "الزيدية". وإذا كانت "البلخية" و "الهادوية" تملكان سمات خاصة بهما، فهما لم يخرجا من الأصول الجامعة[2]. ثم إن "مذهب زيد" لم ينقرض فلا يزال مؤلفه "المجموع الكبير" مرجعاً أساسياً عند الهادوية ومتبعاً ومأخوذاً به. وعلينا أن نتذكر أن الزيدية توجب الاجتهاد، وتحرم التقليد، وأن هذه الاجتهادات المتراكمة قد أثرت المذهب وأخصبته، فلا يمكن القول والحالة بهذا الشكل إلا أن "الهادوية" هي امتداد طبيعي "للزيدية" بالرغم من ظهور المستجدات التي تتطلب اجتهادات جديدة، أوحتى مخالفة.

*

على أن الشيء الذي خالف فيها "القاسمُ" و"الهادي" "زيداً" مخالفة واضحة هو موقفهما من "النص" في الإمام علي، ومن حصر الإمامة في "الحسن" و"الحسين" فيما سيسمى "البطنين"، وكان

(1) يحيى بن الحسين بن القاسم، المستطاب، مخطوط ج1، ص، 31.

(2) هي التوحيد والعدل والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (محمد زهـــرة، تـــاريخ المذاهب الإسلامية – تاريخ المذاهب الفقهية، لندن– قبرص: دار الحديث1987م بدون رقم الطبعـــة،ج1، ص126 وقد وضعت الهادوية الإمامة ركناً خامساً لها.(الهادي بن إبراهيم الوزير، تلقيح الألباب ورقة: 155 مخطوط).

تبنيهما لهذا الموقف أو المعتقد السياسي هو ماتطلبته مرحلة التأسيس السياسي لقيام دولة زيدية، فكلاهما عالمان مجتهدان سعيا إلى قيام دولة زيدية في مجتمع تسوده العصبيات القبلية، وقد فشل الأول ونجح الثاني، ولعلهما – وهذا رأي مبني على الاستنتاج القوي- أدركا أنهما يسبحان في بحر من العصبيات القبلية التي لابد من دعمها لكل تحرك سياسي آنذاك، ولأن لاعصبية لهما، بعد أن استحوذ الأمويون والعباسيون على عصبية "مضر" بما فيها "قريش" فلا بد من اصطناع عصبية دينية هي حق أهل البيت في الخلافة، فكان **النص والبطنان** هما العصبية التي تبناها الأشياع والأنصار. وإذن فإن مواجهة "الهادي" في "اليمن" عصبيات قبلية شديدة التضامن والتعاضد قد تكون وراء مقاومته لها بعصبية دينية، فتبنى نظرية "الحصر العلوي" – على خلاف ما ذهب إليه الإمام "زيد".

ومهما كان الأمر فهما **بالنص والبطنين** قد خالفا رأي الإمام "زيد بن علي" في خلافة الراشدين، فهو لم يقل **بالنص** في "علي"، ولا في "البطنين، وإنما كان يرى **الأولوية** لـــ "علي"، لا **النص**، ولأنه قد أجاز بيعة الراشدين فهو قد أجاز الخلافة في أي فرع من فروع "قريش"[1] أي أنه لم يقل من ثم بحصر الخلافة في البطنين.

شكلت مخالفة الإمامين "القاسم" و "الهادي" للإمامِ "زيد بن علي" منعطفاً حقيقياً في الفقه السياسي ولا شك، ولكن مادون هذا الاختلاف من اجتهادات فقهية بين الإمام "زيد بن علي" والإمامين "القاسم" و"الهادي" فهو نتيجة الإيمان بوجوب الاجتهاد الذي تقول به بقية الفروع الزيدية والهادوية كلها، والذي يسمح – مهما تباعدت بينها الاجتهادات- ببقائهما في إطار واحد ضمن أصول واحدة.

*

يمكن القول الآن إن "الهادي" قد اتفق مع المذاهب الأخرى في "الخلافة القرشية" وخالفها في فرع "قريش"، كما خالف زيداً أيضاً في حصرها في أولاد أمير المؤمنين "علي"، لكنه لم يقل بالوراثة داخل هذا الحصر، ووضع شروطاً رائعة لمواصفات من يستحق الخلافة من ذرية "الحسن" و"الحسين"[2]. ولم يقر التغلب ولا الاغتصاب السياسي، وجعل من الخروج على الظلمة قاعدة

(1) بل إني أذهب إلى أن زيداً لم يحصرها في قريش بل في الكفاءة المسلمة مع ترجيحه اولوية أهل البيت. انظر ماكتبته عن الجارودية ليست زيدية في المسار في العدد 32 وفي ينابيع الزيدية في العدد 33.

(2) انظرها في أحمد بن يحيى المرتضى، البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الأمصار، تحقيق القاضي عبد الله عبد الكريم الجرافي، صنعاء: دار الحكمة اليمانية1409هـــ/1988م، ج5، صص379-387. وانظر عبدالله بن مفتاح، المنتزع المختار

أساسية في مذهبه تبعاً لموقف الإمام "زيد" وإذن فضمن هذا الحصر تميز برفض الوراثة في فرع واحد من البطنين، وجعلها في الأكفاء منهم حسب تلك الشروط والمواصفات الممتازة التي وضعها للناس. وضمن هذه الشروط والمواصفات سنحصر البحث في شرطين من شروط استحقاق الإمام الهادوي هما: **الانتخاب والدعوة**، وقد اخترنا الموضوعين لوجود تماس بينهما، أضر الآخر- بسبب غموضه- بالأول على نحو ما سنفصله.

جاء الهادي إلى "اليمن" عام 284هـ/897 م وأسس فيها دولة فتية، وفكراً نموذجياً أيضاً، ومن ثم قامت دولته على أساسين: فكري وسياسي، ويمكن القول إن الأساس الفكري- وهو ما يعبر عنه بالمذهب- كان أكثر صموداً من الأساس السياسي وأكثر فعالية منه، وكان هو الذي ينقذ الدولة -وليس العكس- من الانهيار ويحميها من الزوال.

وعندما توفى يوم الأحد 20 من ذي الحجة 298هـ/[1] 18 أغسطس911م في "صعدة"، كان قد ترك وراءه قاعدة صغيرة ترسخت في ثراها مبادؤه بفعل حوالي(77) كتاباً وكتيباً ورسالة[2] ألّفها وعالج فيها قضايا مجتمعه في كافة الحقول الدينية والسياسية والمالية والاجتماعية، وقدر لتعاليمه هذه أن تصيغ مجتمعاً جديداً وفق أفكار محددة أعاد تشكيل أعالي شمال اليمن أولاً، ثم شمال اليمن الزيدي من "صعدة" إلى "سمارة" ثانياً صياغة هادوية بحتة، بل تجاوزت ذلك كله حتى وصلت إلى "الجيل" و"الديلم" ليكون لها عبر "مدرسة القاسم بن إبراهيم (ت246هـ/860م) وجود ملحوظ. وقد شكلت تلك القاعدة الصغيرة في "صعدة" الينبوع الذي سقى المناطق البعيدة، ورغم الهجمات المعاكسة والقوية أحياناً فإن ذلك الينبوع لم يجف أبداً.

لن نتحدث هنا عن فكر "الهادي" السياسي، وإنما سنتناول نظرية الانتخاب والدعوة عنده من خلال التطبيق، لا من خلال النظرية وحدها، وكانت وفاة "الهادي" امتحاناً عملياً لقضية الانتخاب بالذات، ومقياساً دقيقاً لمدى استيعاب الأمة الصعدية بوجه خاص لها، وهو قد توفي في فترة حرجة للغاية غلظ فيها أمر "علي بن الفضل" –القائد الباطني الشهير-(ت15 ربيع الآخر 303هـ/28

من الغيث المدرار المعروف بـــ(شرح الأزهار)، تنفيذ مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، طبع على نفقة وزارة العدل بالجمهورية اليمنية، الطبعة الأولى: 1424هـ/ 2003م. ج:10 ص: 414 وما بعدها.

(1) علي بن محمد بن عبيد الله العلوي، سيرة الهادي إلى الحق، تحقيق، سهيل زكار، بيروت: الطبعة الأولى،1972م، ص 397. غاية الأماني 1: 201. أئمة اليمن1: 48

(2) عبد الله محمد الحبشي: حكام اليمن المؤلفون المجتهدون، بيروت: دار القرآن الكريم،الطبعة الأولى 1399هـ/1979م.

أكتوبر915م) واشتد ساعده، وتضاءل في الوقت نفسه نفوذ دولة "الهادي" حتى انحصرت في أعالي الشمال؛ فأصاب "أهل صعدة" ونواحيها لوفاته في تلك الظروف الوجل الشديد (**لما دهمهم من الخطب العظيم**)[1] وقصدوا "المرتضى"-ابن الخليفة الراحل-[ت **محرم 310هـ/مايو922م**] لمبايعته إماماً، كي يرد عنهم هذه العاصفة المغيرة، ويقيم فيهم العدل، وكان قد عرف عنه خلال فترة أبيه ومشاركته إياه بالسيف والقلم كثيراً من المزايا الفذة كالعلم الوافر، والشجاعة النادرة، والثبات على المبدأ، أي أنه اشتمل على كل شروط الهادوية في الإمام، ولكن "المرتضى" رفض قبول البيعة، واستمرت محاولات إقناعه بقبولها عشرة أيام متتالية، وهو يرفض تحمل مسؤولية الخلافة. وفى آخر المطاف جاءه الناس فأجهشوا بالبكاء بين يديه، فلما سكتت أصواتهم قال لهم: (**جزاكم الله من أهل محبة ولاية خيراً**)[2] ثم أثنى على "الهادي" عليه السلام جميل الثناء، وبعد ذلك (**تكلم كل واحد بمبلغ رأيه وعلمه**) و"المرتضى" صامت؛ (**فلما هدأت الأصوات قال "المرتضى" عليه السلام: "لسنا رحمكم الله بأبناء دنيا نتكالب عليها، ولا بأهل باطل فنطلب الإمارة والسلطان والأمر والنهى من غير استحقاق، وعلى غير وجهة رشد وسداد، واستقامة وصلاح"**)[3].

ثم ذكر كيف عامل الناس "الهادي" بعد استدعائهم إياه إلى بلادهم، وبيعتهم له، وقال: (**ألم ينقض أكثركم تلك العهود المؤكدة، والمواثيق الغليظة.. وكان عليه السلام يقاسي منكم الأمرين وتصيبه منكم المحن المتوترة وتعاملونه بأقبح المعاملة**)[4].

ولكن العلماء والوجهاء والناس أصروا عليه بالرغم مما بكّتهم به، وإزاء هذا الإصرار لم ير بدًّا من القبول، خاصة وأن "علي بن الفضل" على وشك اقتحام "صنعاء" بقوات كثيفة، وأن ظله سوف يقترب من "صعدة" نفسها إذا احتل "صنعاء"؛ فتقبل المسؤولية لهذا السبب كما صرح في خطاب آخر كما سيأتي.

(1) يحيى بن الحسين الهاروني، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تحقيق محمد يحيى سالم عزان، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، الطبعة الأولى1417هـ/1996م، ص 170. محمد بن علي الزحيف: مآثر الأبرارم2، ص 636.

(2) محمد بن علي الزحيف: مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار تحقيق عبد السلام الوجيه وخالد قاسم محمد المتوكل، عمان" مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى1423هـ/2002م، ج2،ص636.

(3) محمد زبارة، أئمة اليمن، الطبعة الأولى تعز: مطبعة النصر 1375هـ. ق 1: 54 55 ، مآثر الأبرار196 وانظر أخبار المرتضى في مآثر الأبرار ص636.

(4) زبارة، أئمة اليمن ا: 56.

يقول زبارة: (**ثم بايعه الناس غرة المحرم 299هـ/911م فأقام بمدينة "صعدة" وفى يده "بلاد همدان" و "خولان" و "نجران" مدة، وسير جنوده لقتال القرامطة فقتلوا في كل فج واستقامت له الأمور**)[1].

وهنا نسأل هل طبقت النظرية الانتخابية؟

قال "يحيى بن الحسين بن المؤيد (ت1090هـ/1680م) نقلاً عن المورخ الكبير "يحيى بن الحسين بن القاسم" "(ت1100هـ/1688م) إن "المرتضى" قام بعد والده (**بأمر الإمامة والرياسة العامة.. بوصية من أبيه**)[2] ففهم مؤرخون معاصرون مثل "الكبسي" و"المطاع" أنه بويع بالخلافة بوصية من أبيه[3].

علينا مناقشة هذه الإدعاء لأنه لو صح لنقض من الأساس شرط الانتخاب وأول ما نلاحظه من وهن على ما ذهب إليه "الكبسي" و"المطاع" أنه يناقض ما ذهب إليه "يحيى بن الحسين" مناقضة جوهرية؛ لأن "يحيى بن الحسين" لم يقل أنه أوصى ببيعته، وإنما أوصاه بالقيام بأمر الإمامة، في صيغة يفهم منها دائما أن الوصية كانت لفترة مؤقتة وقصيرة يقوم باعمال الإمامة حتى يتم انتخاب إمام يرتضونه، كما حدث عندما رشح الخليفة الراشد "عمر بن الخطاب" "صهيبا" ليقوم بالأمر حتى ينتخب الناس؛ فالقول بوصية القيام بالأعمال في هذه الحالة أمر لايناقض الانتخاب، أما القول بالوصية كإمام فهذا يناقض عقيدة "الهادي" نفسه والمذهب الهادوي نفسه، إذ أن الوصية تنقض المبدأ من الأساس الذي سار عليه "أئمة الزيدية" حتى إلى عصر متأخر، ولو كانت هناك وصية لما خالفها "المرتضى" وهو لم يقبل بالبيعة عند مؤرخين معاصرين له. ولو كان "الهادي" يعرف أن ابنه سيرفضها لما أوصى بها له، وليس من شك أنه- لو صحت الوصية- لكان للمرتضى علم بها، ولأقنع أباه بغيره إن كان من الزاهدين فيها، أو يتخذها حجة له إن كان من الطامعين فيها، ثم إن تاريخ "المرتضى" كله يدل على عزوفه عن الأمر وانصرافه إلى التوجيه والإرشاد، ثم أن "المرتضى"

(1) زبارة، أئمة اليمن1: 56.

(2) يحيى بن الحسين بن المؤيد، غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق وتقديم د. سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة: دار الكتاب العربي 1388هـ/1968م، بدون رقم الطبعة 1: 201 وتابعه من المعاصرين عبد الواسع الواسعي، تاريخ اليمن، الدار اليمنية، الطبعة الثالثة1402هـ/1982م، ص 179.

(3) محمد بن إسماعيل الكبسي، اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، طبعة دار السعادة، الطبعة الأولى ص 15، وغاية الأماني1: 204، أحمد بن أحمد المطاع، تاريخ اليمن الإسلامي ن 204-1006 تحقيق عبد الله بن محمد الحبشي بيروت:دار التنوير الطبعة الأولى1407هـ/1986، ص 146.

في خطابه الأول لم يشر قط إلى وصية، والمقتطفات التي أتينا على ذكرها سابقا تؤكد خلو كلامه من ذكر وصية، ولو كانت صحيحة لكانوا هم قد طالبوه بتحقيقها طاعة لأبيه، أو أنه ذكرها ثم تخلص منها، ولكن لم يحدث شيء من ذلك، وإنما كان خطابه السياسي موجها مباشرة إلى الذين جاءوا إليه، وأرادوا منه قبول بيعتهم برضى منهم، لا بحكم وصية ولا بغيرها، وإنما اقتناعا به. وكذلك لم يشر قط إلى وصاية في خطاب تنحيه عن الأمر، وإنما ذكر فيه مانصه: (**إنكم معاشر المسلمين أقبلتم إليّ عند وفاة "الهادي" رضى الله عنه وأردتموني على قبول بيعتكم**) ويقول (**فأجريت أموركم على ما كان "الهادي" يجريها، ولم أتلبس بشيء من غرض دنياكم، ولم أتناول قليلا أو كثيرا من أموالكم**) فإذا أضفنا إلى ذلك رواية قوية تؤكد أنه لم يبايع أصلا بالخلافة العامة فإن رواية الوصية تسقط نهائيا.

ثم نتوقف فنسأل هل بويع "المرتضى" أميراً للمؤمنين أو أميراً محتسباً حتى يتأتى للناس من يتولى المسؤولية؟.

بعض المؤرخين يذهبون إلى أنه بويع إماماً، وإلى هذا ذهب مؤلف الملحق بسيرة الهادي، وهو الملحق الذي لم نعرف تاريخ كتابته، فقال: (**بايع الناس لابنه أبي القاسم محمد بن يحيى صلوات الله عليه يوم الخميس مستهل المحرم سنة تسع وتسعين ومائتين**[299هـ/911م] **وأقام بصعدة وفي يده بلاد همدان وخولان ونجران**)[1]. وفي "سيرة الأميرين" أن الشريف "الفاضل" أجاب عن جواز أخذ الجبايات من غير الأعشار المشروعة مستشهداً بمواقف الأئمة الكبار وقال: (**وقد كان من احتساب الناصر عليه السلام وما أمره به المرتضى في أيامه وهو الإمام ما علم به الخاص والعام**) [2] فعنده أن "المرتضى" كان هو الإمام، وأن "الناصر" كان المحتسب.

(1) علي بن محمد بن عبيدالله العباسي العلوي، سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، لبنان – بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: الطبعة الثانية: 1401هـ /1981م. ص397.

(2) مفرح بن أحمد الربعي، سيرة الأميرين الجليلين الشريفين الفاضلين– نص تاريخي يمني من القرن الخامس الهجري، تحقيق ودراسة: رضوان السيد وعبد الغني محمود عبد العاطي، بيروت: دار المنتخب العربي، الطبعة الأولى 1413هـ/1993م، ص84.

ومنهم من لم يذكر البيعة كالإمام الناطق بالحق، وإنما قال (**وانتصب للأمر ولم يتحقق به كل التحقيق**)[1].

ومنهم من قال بعدم مبايعته خليفة أصلاً، وقد ذهب إلى هذا القول العلامة "مسلم اللحجى" (ت بعد عام 545 هـ/1150م) معتمداً على "عبد الله بن عمر الهمداني" (ت أوائل ق13/4-14م) و أبو العباس الحسني" (ت353هـ/964م) والسيد "أبو طالب" (ت424هـ/1032م) -وهم أقرب عهداً من غيرهم- وبعض رسائل "المرتضى" نفسها. قال العلامة المؤرخ الثبت "مسلم اللحجي"- على ما يروي "ابن الوزير" في "الإبريز" إن "المرتضى" (**لم يتقلد الخلافة بعد موت أبيه عليه السلام، وقد ذكر ذلك "أبو العباس الحسني" والسيد "أبو طالب" في كتبهما والشيخ "عبد الله بن عمر" في "سيرة الناصر" وذكر ذلك عن "محمد بن يحيى" عليهما السلام في بعض رسائله وكتبه، وأن الناس طالبوه بالبيعة له بعد موت "الهادي" إلى الحق عليه السلام واشتد إلحاحهم عليه فدافعهم برفق وتأنى بهم قدوم أخيه الناصر عليه السلام من الحجاز حتى قدم**)[2].

فهذه إذن رواية عن معاصرين ومشاركين أو قريبين من الأحداث ومن مواقع القرار، ولا ينبئك مثل خبير، وقد أنبؤونا بمثل هذه الحقائق، مما يعني بوضوح أن المشاورة والانتخاب لإمام أو لمحتسب قد تمت بنجاح، وهو الأمر الذي أثبتت فيه "الهادوية" أنها وجدت لتبقى، وظهرت لتستمر، بالرغم مما سيعتريها من مواقف متخاذلة، ومهما كان الأمر فخلف ماحدث تكمن آلية سياسية رائعة لا يمكن التغافل عنها، وهي أن انتقال السلطة السياسية قد تم بطريقة سلمية وعبر حوار وشورى مباشرة، وليس بواسطة ممثلين أقوياء فحسب، وإنما من خلال اللقاءات الشعبية كما تسمى هذه الأيام.

وعلى هذا الأساس نفهم أن البيعة التي ذكرها المؤرخون هي في رأيي بيعة احتساب، وأن "المرتضى" قَبِلَ أن يتولى قيادتهم في هذه الفترة لسبب واحد هو مكافحة "القرامطة"؛ فإذا فرغ منهم، أو فرغوا منه كان قد دبر أمراً في نفسه لم يكاشف به أحداً.

*

(1) يحيى بن الحسين الهاروني، الإفادة في تاريخ الأئمة السادة، تحقيق محمد يحيى سالم عزان، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، الطبعة الأولى1417هـ/1996م، ص170

(2) أحمد بن عبد الله الوزير: الإبريز في النسب العزيز ص 7. مخطوط

بين وفاة الهادي في 20 من ذي الحجة 298هـ/18 أغسطس911م وبين قدوم الناصر "أحمد بن الهادي: في 301هـ/913م[1] ثلاثة أعوام مثقلات بالأحداث الجسام؛ ففي 10 محرم 299هـ/7سبتمبر911م – بعد وفاة الهادي بعام – سقطت "صنعاء" بيد "علي بن الفضل"، فخرج منها "أسعد بن أبي يعفر" خائفاً تلقاء "شبام"، ثم سقطت "شبام" و"ذخار" وبدأ الطوق يلتف حول عنق "صعدة"، لكن دخول "علي بن الفضل" مع صاحبه بالأمس "منصور اليمن" في معارك حربية ضد بعضهما البعض أعطى "صعدة" فرصة عظيمة للنجاة من الخطر الداهم،[2] ومكنت "المرتضى" من أن يدحر "القرامطة" من معظم أعالي الشمال، ويُؤمن حدوده الجنوبية، محققاً بذلك ما قبل بسببه تحمل المسؤولية.

وفي شهر ذي القعدة عام 299هـ/ يونيو- يوليو912م[3] أي بعد أحد عشر شهراً من توليه القيام بأمر الإمامة أو الاحتساب بدأ "المرتضى" مطمئناً على استقرار الوضع في منطقة "صعدة"، لكنه لم يكن راضياً عن قضاياها الداخلية، عندئذ أبدى ما كان يخفيه طيلة الفترة الماضية، بعد أن زادته تجربة الحكم، ومطامع الناس، وعصيانهم، واتباعهم الهوى تصميماً على تنفيذ ما أخفاه، ففاجأ الناس باستقالته في خطاب طويل أوضح لهم فيه أسبابها: (**إنكم معاشر المسلمين أقبلتم إلي عند وفاة الهادي رضى الله عنه وأردتموني على قبول بيعتكم، فامتنعت بما سألتموني، ودافعت ولم أويسكم من إجابتكم إلى ما طلبتم خوفاً من استيلاء القرمطي.. على بلادكم وتعرضه للضعفاء والأيتام والأرامل منكم، فأجريت أموركم على ما كان الهادي يجريها، ولم أتلبس بشيء من غرض دنياكم ولم أتناول قليلاً أو كثيراً من أموالكم. فلما أخزى الله القرمطي وكفى الله المؤمنين القتال.. تدبرت أمري وأمركم**)[4].

ثم شرح- بصدق- ما وجده عندهم وأخذ يعددها واحدة واحدة: (**وجدت أموركم على غير سننها، وألفيتكم تميلون إلى الباطل، وتنفرون عن الحق وتستخفون بأهل الصلاح.. لا تتناهون**

(1) ابن المؤيد، غاية الأماني 1: 206.

(2) اقرأ عن ذلك المطاع، التاريخ الإسلامي 147. وقد عاد علي بن الفضل فدخل صنعاء يوم الخميس 27 رمضان 399هـ، (غاية الأماني1: 202) وانظر الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن، وفي الحدائق الوردية أن علي بن الفضل دخل صنعاء في ايام الهادي وأن الهادي بيت قواته في معركة انتصر فيها، و لم تعط الحدائق اسم المعركة ولا تأريخها. (الحدائق الوردية،ج2،ص 48).

(3) حدد هذا الشهر والعام يحيى بن الحسين في غاية الأماني 1: 202، وتابعه الكبسي في اللطائف 15، والمطاع 146.

(4) زبارة أئمة اليمن، ق1، ص 56

**عن منكر تفعلونه.. ولا تتعظون بوعظ الواعظين.. بل تجرون في غيكم وعن أمر الله إلى نهيه عادلين، وعما نأمركم به من طاعة الله مزورين.. والى أعداء الله وأعداء دينه الجهال الفساق راكنين... فلما لم أجد أحداً فيكم من يعين الصادق المحق، ويأمر بالمعروف، ويرغب في الجهاد ويختار رضا الله.. أنزلت هذه الدنيا من نفسي أخس المنازل وآثرت الآخرة.. من غير زهد مني في جهاد الظالمين ومنابذة الفاسقين.. مع علمي بما فرض الله عز وجل على عباده في وقته وأوانه، وأيقنت مع الأحوال التى وصفتها والموانع التي ذكرتها أن السلامة عند الله في الزهد في الدنيا والاشتغال بعبادة رب العالمين.. وذلك بعد رجوعي إلى كتاب الله تعالى.. فوجدته يوجب التبري عليّ من هذا الأمر إيجاباً محكماً.. فاتبعت عند ذلك أمر الله ونزلت عند حكمه)**[1].

ثم أضاف: (**فان تقم لله عز وجل عليّ من بعد ذلك حجة ووجدت على الحق أعواناً، وفى الدين إخواناً قمت لأمر الله: طالباً لثوابه، حاكماً بكتابه، متقلداً لأمره، متبعاً لسنة نبيه.. لا أفارقه.. وإن لم أجد على ذلك أعواناً صادقين، وإخواناً لأمر الله متبعين، لم أدخل بعد اليقين في الشبهة، ولم أتلبس ما ليس لي فيه حجة، وكنت في ذلك كما قال الله تعالى: {فتوّل عنهم فما أنت بملوم}**)[2].

طوى "المرتضى" سيفه، في 299هـ/912م وشرع قلمه فواصل به جهاده، وعندما توفي رحمه الله كان قد خلف وراءه 32 كتاباً ورسالة[3] أثرت الفقه والفكر الهادوي الزيدي بروافد خصبة قوت تياره.

*

وقد حدد الإمام الناطق بالحق "أبو طالب" مدة انتصابه للأمر بقوله: (**كانت مدة انتصابه للأمر نحو ستة أشهر**)[4] وقال زبارة (**اعتزل رضى الله عنه الأمر، وخلا بربه، وآثر عبادته، وصرف عماله من "بلاد همدان " و"نجران " ولزم منزله بـ "صعدة"**)[5]. وغشى الناس طائف

(1) زبارة، أئمة اليمن، ق1، صص 56- 57

(2) زبارة، أئمة اليمن، ق1، صص 5 -857 .

(3) انظر قائمة كتبه في: عبد السلام الوجيه، أعلام المؤلفين الزيدية، عمان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، الطبعة الأولى 1420هـ/ 1999م، صص1013-1015.

(4) الهاروني، الإفادة، ص 170.

(5) زبارة، أئمة اليمن، ق1، ص 58.

الحيرة فإذا بهم يدوكون، ويذهبون إليه يحاولون إرجاعه عما عزم عليه فلم يقبل، لقد حسم الموقف، وترك الحكم و(**أقام بصعدة للصلح بين الناس وبعض بني عمه**)[1].

وخلت "صعدة" من معظم قادتها وكثير من علمائها: (**سار الطبريون إلى بلادهم وأقام بعض بني عمه للنظر بين الناس**)[2].

ومن شهر ذي القعدة 299هـ/ يونيو-يوليو912م إلى شهر محرم 301هـ/ أغسطس 913م سنتان وشهران إداكت "صعدة" مرة ثانية دوكاً شديداً بدون رئيس يضبط أمورها، ويعطينا العلامة الجليل "عبد الله بن عمر الهمداني" المتوفى في (ق4) صاحب سيرة الناصر لدين الله – وهو معاصر للأئمة الثلاثة– صورة نابضة لتلك الأجواء التي عاشت فيها "صعدة" بدون إمام، يقول "عبد الله بن عمر": (**كان القرمطى.. ابن فضل قد نهض.. والأمور باليمن مهملة، قد زال الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ورفع أهل الفسق رؤوسهم، وأظهروا قبائحهم، وطمعوا فى دمار الحق وأهله لموت الهادي إلى الحق عليه السلام وقعود ابنه "محمد بن يحيى" عليهما السلام فى منزله حتى خضع أهل العدل والتوحيد وتضاءل أهل الإيمان وضاقت الأرض بالمسلمين**)[3].

وأضاف: (**وكنت أتصل بالإمام** [المرتضى] **وأتكلم بما أحب بين يديه فاشرح له أخبار الناس وأحوالهم وما قد تداخلهم، وما قد ظهر من الشرور، فيقول لي: "أبشر أظلك الذي تطلب، ودنا منك ما فيه ترغب ! فكنت أرى أنه يريد بذلك قيامه**).

وتابع: (**ثم كثر عرض الناس أنفسهم عليه، وهو في ذلك يعيد لهم القول الأول ويدافعهم عن نفسه. قال: فسألت "عبد الله بن محمد السعدي" رحمه الله– وكان من أفاضل أنصار الهادي.. وأخيارهم وأهل البصائر منهم، وذوى السابقة في الهجرة إليه، وكانت له المنزلة الرفيعة عند الإمام المرتضى– عن قول الإمام رضى الله عنه ما الذي يريد بذلك للإسلام من نفع؟ فقال لي نعم. أبو الحسن أحمد بن الهادي إلى الحق قادم، وقائم بالأمر بالمعروف والنهى عن**

(1) مسلم اللحجي، سيرة الإمام أحمد بن يحيى الناصر لدين الله، إكسيتر: الطبعة الأولى 1990، ص 7.

(2) ابن المؤيد، غاية الأماني1: 202.

(3) اللحجي، سيرة الإمام الناصر: ص 7.

**المنكر، فسألته عن الإمام رضى الله عنه: هل يقول ذلك فقال لي: نعم، فحمدت الله وانصرفت)**[1].

ويصف لنا الحالة العامة متابعاً فيقول: (**وإن الناس في ذلك لفي اضطراب شديد، وخطب هائل، وقد أشرفوا على خطر عظيم، وهول جسيم؛ لأن قبائل العرب انبعثت بينها الحروب، وثار بعضها على بعض بالشر، وكثر بينها القتل والقتال، وقطعت السبل، وظهر المنكر في جميع البلدان)**[2].

كما يبدو أيضاً من النص نفسه أن مكاتبة بين "المرتضى" وأخيه "أحمد"–الذي كان موجوداً بـــ "الحجاز" عند وفاة "الهادي"– كانت قائمة، وأن "المرتضى" كان يضغط عليه بالوصول ليتحمل المسؤولية، ويظهر أيضاً أن "الناصر" لم يقبل بما عرض عليه أولاً، وأنه وصل إلى "صعدة" لدراسة الموقف مع أخيه على أساس العودة إلى "الحجاز"لا الإقامة بها، ودليلنا على ذلك أنه لم يستصحب عائلته معه، ولو كان ينوي الإقامة لاستصحبها، معه وأنزلها في بيت أخيه أو أبيه، فله بها دار وأهل، كما أن ممانعته قبول البيعة تأكيد على عدم رغبته في البقاء هناك.

على كل حال بعد عامين كاملين مثقلين بالأحداث الجسام وصل "الناصر" إلى "صعدة". يقول "عبد الله بن عمر الهمداني": (**فلما كان شهر المحرم من سنة إحدى وثلاثمائة**[أغسطس913م] **قدم الناصر لدين الله "أحمد بن يحيى" عليه السلام من "الحجاز" فأقبل الناس إليه وسألوا الإمام "محمد بن الهادي" رضي الله عنه إن كان غير قائم بأمرهم أن يعينهم على الناصر لدين الله في القيام بذلك والبيعة منهم له فلم يبعدهم عن ذلك)**[3].

لكن "الناصر" دافعهم و لم يقبل هو الآخر، واختلى الأخوان (**أيامهما تلك في خلوة، ولا شك أنهما ينظران فيها فيما يستقيم به أمر الرعية ويعز الله به الإسلام)**[4].

(1) اللحجي، سيرة الإمام ص 7.

(2) اللحجي، سيرة الإمام صص7-8، وابن الوزير، الإبريزص75.

(3) اللحجي، سيرة الإمام ص 8 وفى سيرة الهادي أنه قدم في آخر ذي الحجة ص 400 والفارق قد يكون يوماً واحـــداً. غاية الأماني1: 204 ( في شهر محرم) بدون تحديد اليوم

(4) اللحجي، سيرة الإمام، ص8.

وليس لدينا تفاصيل تلك المداولات على أهميتها التي جرت بين "الناصر" مع أخيه، ولا تلك التي أجراها مع كبار أهل بيته وكبار أنصار أبيه، إلا الترر اليسير، وهانحن نواجه الآن من "الناصر" ما سبق أن واجهناه مع "المرتضى": رفض لتحمل المسؤولية مع بذل النصح والمعونة.

يقول "عبد الله بن عمر" : (**ثم إن الناصر لدين الله.. استدعى نفراً من أهل بيته وأصحاب أبيه رحمهم الله جميعاً فعرفهم بما طلب منه الناس من القيام فيهم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة الأحكام، وأن ذلك واجب إن وجد عليه أعواناً. وشاورهم في الأمر، فتكلم أهل بيته. ثم تكلم وجوه من حضر من أصحاب أبيه وشيعته وأهل الرأي منهم نحو "محمد بن سعيد" و "إبراهيم بن إسحاق" و أبي جعفر "محمد بن سليمان الكوفي" وهؤلاء مشايخ أصحاب "الهادي إلى الحق" عليه السلام فكلهم أوجب على نفسه الطاعة له، ورضي بقيامه**)[1].

بعد هذا الاجتماع الشوروي المصغر الذي حضره كبار قادة الهادوية خرج "الناصر" إلى بيت أخيه "المرتضى" للتدوال. قال "ابن عمر": (**فلم يلبث أن جاء رسول من الإمام المرتضى لدين الله يأمرنا بالمصير إليه فدخلنا إليهما فوجدناه قاعداً إلى يمينه فتكلم الإمام "محمد بن الهادي".. وذكر ما طلب الناس من القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكر أن ذلك واجب وحض عليه [و] أمر به**)[2].

ولم يتبين لنا ماذا حدث في هذا الاجتماع؛ لأن السياق انقطع بسبب تدخل العلامة الثبت "مسلم اللحجى" ليروى قصة أخرى. لكنه استأنف حديث "عبد الله بن عمر" عن أحداث شهر صفر، أما وقائع شهر محرم فأضرب عنها صفحاً وامتنع عنها بوحاً، وهذا يدل على أن ذلك الاجتماع لم يسفر عن أمر حاسم. ولكن في صفر بدأت الأحداث تأخذ مجرًى جديًّا آخر. قال "عبد الله بن عمر" في السيرة: (**لما كان (يوم الأحد في ثمان ليال خلت) من صفر سنه 301هـ** [سبتمبر913م] **اجتمعت خولان وهم أنصار الهادي إلى الحق وأهل السابقة والفضل فى ذلك وجيرانه أهل دار هجرته وأعوان الأئمة عليهم السلام أهل الوفاء والصبر في المواطن الشريفة التي يمثلها بذكر أولاد العرب، وبها تبنى المكارم ويستحق الثواب وتكرم الأحساب فصاروا إلى الناصر لدين الله.. فطالبوا بأن يأخذ بيعتهم فبايعهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،**

(1) اللحجي، سيرة الإمام، ص8.

(2) اللحجي، سيرة الإمام، ص8-9, وانظر ابن الوزير، الإبريز، صص75-76.

**وإقامة حكم الكتاب والجهاد لمن خالف الحق، والنهوض معه إلى من استدعاهم إليه في طاعة الله تعالى!، فأجابوه إلى ذلك مسارعين..فبايعوه عليه. وكانت البيعة بمسجد الهادي عليه السلام الذي فيه قبره، ثم بايعه سائر الناس يومئذ، ثم ركب إلى صعدة يوم الجمعة، فاجتمع إليه من خولان وغيرها من أبناء الناس بشر عظيم قيل إنهم كانوا فيما بين صعدة والغيل.)**[1].

وهكذا بويع "أحمد بن يحيى" إماماً منتخباً، ولقب بالناصر، وإذا أطلق لقب "الناصر" بدون اسم فالمراد به هذا الإمام، تقديراً لما بذله في تأسيس الدولة والمذهب معاً، وبانتخابه بهذه الطريقة تقوت طريقة الانتخاب حتى وإن اعتراها انتكاسات، فقد حافظت على بقائها نظريًّا وعمليًّا كلما انتخب إمام شرعي مجتهد.

*

وقد يكون من الخير أن نستكمل ألوان الصورة بالحديث عن بيعة الإمام "الناصر" نفسها. لقد أشار محقق "سيرة الإمام الناصر لدين الله" البروفيسور "ويلفريد ماديلونغ" إلى الفترة التي تمت فيها بيعة "الناصر" فقال في صيغة غامضة: (**بعد وفاة الإمام المرتضى وتبوؤ الناصر الإمامة[ أوتفرد؟] رسمياً في محرم 310 هـ/ مايو922م سعى الإسماعيليون للسلم، وكتبوا لبعض مشايخ همدان، وتم الاتفاق على هدنة رسمية في شعبان310هـ/ ديسمبر922م**). وتشكك في بيعته أيضاً أيام أخيه محققا سيرة الأميرين فقالا: إن المرتضى (**اعتزل الأمر عمليًّا دون أن يتنازل عنه صراحة وتولى أخوه الناصر النهوض بأعباء الدعوة والدولة مع بقاء الأمور على شيء من الغموض حتى وفاة المرتضى عام 310هـ**[922م] **إذ لم ينقض إمامة أخيه المرتضى ولم يصرح بدعوة جديدة غير دعوته**) [2] ويضيفا أن "مفرح بن أحمد" صاحب "سيرة الأميرين" نقل رسالة طويلة "للمرتضى" كتبها للريان الهمداني في تسويف سلوكه في الاعتزال لكنه لا يصرح بترك الإمامة[3]. ومن خلال مطالعتي لها ملت إلى القول بأن الرسالة كتبت عقب وفاة الهادي؛ لأنه يتحدث فيها عن المصيبة التي نزلت بعد وفاته في أسلوب لا يظهر معه فيه تقادم العهد(**أجزل الله ثوابك في دعائك وشكر سعيك ..فما كانت المصيبة به صلوات الله عليه بخاصة، بل كانت**

(1) اللحجي، سيرة الإمام، ص11. وما بين الهلالين من سيرة الهادي ص 400. وانظر الإبريز ورقة 76.
(2) الربعي، سيرة الأميرين ص 33.
(3) الربعي، سيرة الأميرين، ص 33 ح 1. وانظر الرسالة في نفس المصدر ص294 وما بعدها.

**عامة لجميع الأمة، ونقول –على فادح النازلة وعظيم الرزية– إنا لله..خطب ونازلة جلت** )[1]. وهو يتحدث فيها عن القرمطي وكأنه يعني به علي بن الفضل؛ لأنه يذكر أنه ادعى النبوة(**كان آخر أمره أن ادعى النبوة وجحد الله سبحانه**) [2]. ولايذكر قط شيئاً عن وفاته بل إنه يتخوف منه ومما يخبئه في المستقبل(**أقسم بالله إن ظهروا وبلغوا شيئاً مما أملوا–وأرجو ألاَّ يبلغهم الله ذلك– ليدعين كبيرهم الربوبية**) [3]. ومن ثم فما اعتمد عليه المحققان بحاجة إلى بحث أعمق، وعلي بن الفضل توفي 15ربيع الآخر 303هـ/28 أكتوبر915م فهي إذن قبل هذا العام وفي رأيي أن هذه الرسالة قد كتبت قبل وصول الناصر؛ لأنه لم يشر إليه ولا بكلمة، ولو كان موجوداً لتحدث عنه ودعا إلى مناصرته كخليفة أو نائب عنه وعدم الإشارة إليه تعني أنه كان لا يزال غائباً.

*

ومهما يكن من أمر فقد توفي "المرتضى" بـ "صعدة" يوم الأحد 7 شهر المحرم 310هـ/ مايو 922م ودفن بجوار والده "الهادي" ضحى يوم الاثنين[4] تاركاً وراءه مدرسة فكرية خصبة و 32 عاماً[5] قضاها في الجهاد ونشر الوعي. وله صفحات مشرقات في الجهاد مع أبيه و لم تخل معركة من معارك الهادي إلا وله فيها حضور قوي. وكان إلى ذلك شاعراً مجيداً وقد أضاف تأثيراً بارزاً على شعر الصمود العقائدي.

قطع وفاة "المرتضى" اللجاج حول بداية بيعة "الناصر" والتقى المؤرخون الآن حول إمامته وبعد أعوام من وفاة "المرتضى توفي الناصر في عام مختلف عليه بين عام 315هـ/927م[6] وعام 320هـ/932م[7] وعام 322هـ/934م[8] وعام 325هـ/937م[1]، ولسنا في صدد تحقيق

(1) الربعي، سيرة الأميرين، ص290.
(2) الربعي، سيرة الأميرين، ص290.
(3) الربعي، سيرة الأميرين، ص290.
(4) العلوي، سيرة الهادي، ص 405.
(5) المطاع 159. الشامي تاريخ اليمن الفكري1: 144. الكبسي: في سنة 322 توفى المرتضى.
(6) الهاروني، الإفادة ص 172، اللحجي، سيرة الإمام 118-119.
(7) ابن الوزير، الإبريز ورقة 86.
(8) العلوي، سيرة الهادي406-407. وانظر ابن المؤيد، غاية الأماني1: 215. زبارة أئمة اليمن 1: اللحجي سيرة الإمام ص، 10- 11، المطاع، تاريخ اليمن الإسلامي، ث 161.

عام وفاته فلذلك حديث آخر ونرجح أنها عام 934/322. والذي يهمنا ذكره هنا هو أن "الناصر" قد ترك وراءه 13 كتاباً ثميناً أثرت الفكر الهادوي بأفانين العلوم[2].

أثبتت تلك الأحداث بالرغم من تلك الرجات العنيفة التي كادت تعصف بـــ "صعدة" حصانة القاعدة الهادوية، والمثير في الأمر أن صعدة آنذاك وفي تلك الفترة الحرجة لم تتعرض لغزو من قبل "السلاطين" أو "القوى المحلية" من "آل الضحاك" و "آل الدعام" و"آل يعفر" فيحاولون ولو مجرد محاولة أن يضموا "صعدة" إلى ممتلكاتهم، ولكن لم يحدث شيء من ذلك، وكان من المفروض أن يحدث، ولم يمدنا المؤرخون بأية حوادث نستخرج منها الأسباب المانعة، مما يدعونا إلى القول إن "الهادوية" كانت قد تمكنت من تسييج "منطقة صعدة" بسياج قوي حماها من التحلل، وأصبحت بفضل "الهادوية" ثابتة وسط معترك سياسي يتدهور، وهكذا لم يبق من أسباب إلا القول بأن "الهادوية الزيدية" قد أصبحت رقماً لايمكن تجاوزه.

*

ماحدث بعد "الناصر" من أهوال وخطوب تعرضت خلالها النظرية الانتخابية بل "الهادوية" نفسها إلى أخطار ماحقة، قد ينقض ماذهبنا إليه من ثبات الشروط والمواصفات، ولكن لأن الموج الهائج لا يلبث أن يتراجع إلى شواطئه فدليل على أن الشروط قد تنحني أمام العواصف لكن بكل تأكيد فلم تقتلع، فما تلبث أن تعود إلى استوائها، فقد ثارت المشاكل بعد "الناصر" واشتعلت ليس بين رؤساء القبائل فحسب، وإنما داخل بيت "الناصر" نفسه. ففي حوادث 322هـــ/934م إلى 330هـــ/941م- وهي الفترة التي اشتعل الخلاف فيها بين الأخوين "الحسن" و "القاسم" ابني "الناصر"- أجمل "ابن المؤيد" أخبارها بشكل واسع نرى من خلالها كيف تَقَبْيَل الأميران "الحسن" و"القاسم" ابني "الناصر" بطابع القبلية والفروسية على حساب الشروط والمواصفات الهادوية. "الهادوية" بحق تمكنت من الصمود حتى تجاوزت المحنة بعد ظروف صعبة، وكان للعلامة الكبير أبو الحسين "أحمد بن موسى الطبري" (ت بعد 371هـــ/981م على مانرجح) دور كبير في الحفاظ على "الهادوية" وتماسكها وسط الزوابع السياسية، ويمكن تصنيفه بالمؤسس الرابع للهادوية بعد

(1) الزحيف، مآثر الأبرار، 633/2، حسين بن أحمد العرشي، بلوغ المرام شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن مـــن ملك وإمام، تحقيق انستاس الكرملي، بيروت:دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ ولا رقم الطبعة، ص 34، الواسعي، تاريخ اليمن، ص 181، زبارة، أئمة اليمن 1: 64، الحبشي، حكام اليمن 54.

(2) انظر مؤلفاته في الوجية: أعلام المؤلفين الزيدية، صص202-203.

"الهادي" و"المرتضى" و"الناصر" وفي ظل حالة منفلتة بكل اطمئنان، وله من المؤلفات مؤلفان في العقائد، وأهم من تأليفه نشاطه الواسع وأسفاره المتعددة إلى المناطق اليمنية وزيارته للأحياء والأسواق حيث كان يعقد مجالس للحوار مع الآخرين حيثما كان وكيفما اتفق، وكان ذا منطق حكيم، فما دخل في نقاش إلا وفاز[1].

وعلى امتداد السنين حافظت النظرية الانتخابية على وجودها بفضل أئمة علماء وعلماء أئمة رغم الانتكاسات السياسية، وبعد مضي 448 عاما من وفاة "الناصر" نجد خمسمائة عالم يقصدون المهدي "علي بن محمد" إلى "ثلا" ليبايعوه إماماً شرعيًّا، وهو يرفض، وبقي الحوار معه قرابة شهرين[2] وكان يرد عليهم: من رضيتموه بايعته، ويروى عن العلامة "عبد الله بن الحسن الدواري"- علامة اليمن في حينه- قوله: **(لقد عالجنا المهدي معالجة أعجزتنا، فما كان جوابه لنا إلاَّ البكاء)** [3] ولكنهم في النهاية أوجبوا عليه القيام فقبل، ولما أصيب بمرض "الفالج" نهض كما يقول الإمام "الشوكاني" **(العلامة عبد الله بن الحسن الدواري من صعدة في المحرم 773هـ[1371م] فوصل إلى ذمار ومعه جماعة من السادة والعلماء وأجمع رأي القاضي ومن معه أن لا يصلح لإمامة إلا ولده محمد المذكور فلما سمع ذلك تباعد عنه واعتذر فلم يعذروه وألزموه الحجة فقام بالإمامة بعد أن بايعوه)** [4].

وخلاصة الأمر أن الصراع بقي دائراً بين الشروط والتغلب ينتصر هذا حيناً وتتغلب الشروط حيناً آخر مما أثبت أنها ظهرت لتبقى.

*

على أن الانتخاب لم يمارس باستمرار، بل ولا في أغلب الأحيان، فقد كان يحدث اختراق لهذه النظرية بين الحين والآخر، ومنذ أن بدأ صراع ابني "الناصر" على الحكم استهل هذا الأسلوب طريقه، وانتج ما يسمى بحكم **المتغلب**. وإذا رحنا نفتش عن سبب فسنجده – ضمن أسباب

(1) انظر زيد الوزير، أبو الحسين أحمد بن موسى الطبري ودوره في بناء المذهب الهادوي، مجلة المسار السنة التاسعة العدد 25 صص 66-142.

(2) محمد محمد زبارة، خلاصة المتون: 221 مخطوط.

(3) المستطاب 2: ورقة 8 مخطوط.

(4) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، صورة مصورة من الأصل بيروت: دار المعرفة، بدون تاريخ ولا رقم الطبعة ، د1، ص486.

أخرى- في المفهوم الخاطئ لشرط **الدعوة إلى نفسه،** ذلك أن هذا الشرط قد قصد به أصلاً الرد على "الإمامية" القائلة بالستر والغياب، فجاء الإمام "زيد بن علي" بعكس ذلك فلم يجز (**أن يكون الإمام مستوراً، بل لابد أن يخرج داعيا لنفسه**) [1] ونتيجة للقاعدة الأساس وهي وجوب **الخروج** على الظلمة، فقد عُبّر عنها بإشهار السيف، أي بقولهم: شاهراً سيفه- لكن شرط الدعوة هذا قد استخدم- بحيل فقهية، وسطوة قبلية- لغير غرضه، حيث تحول إلى وسيلة ليس فقط للمتغلب بل وللدعاة المجتهدين أيضاً، إذ اتخذ بعض الدعاة المجتهدين والمستوفين لهذه الشروط حقًّا شرعيًّا في نيل الإمامة، وتحول من **ترشيح** إلى **حق،** ولأن لكل مجتهد مستوفي الشروط له الحق أن يدعو إلى نفسه، فقد كثر الداعون المجتهدون إلى أنفسهم، وكان لكل واحد منهم علماء تابعون لاجتهاداته، فيدعو إلى نفسه فيبايعونه فيشهر سيفه، ويخرج على إمام سابق مستوفي الشروط، ومع أن السابق له الحق الشرعي فإن علماء اللاحق لم يعجزوا عن استنباط التبريرات اللازمة. وليس من شك أن **صراع المجتهدين** هذا قد سهل للمتغلبين أيضاً أن يشقوا طريقهم إلى الحكم، وكثيراً ماتمت لهم الغلبة لهذا السبب ولسبب آخر هو الزخم المشيخي القبلي السائد أيضاً.

وليس من شك أن المناخ المشيخي القبلي المتجذر في "اليمن" قد كان له تأثير لا ينكر على الشروط وبالأخص على **الانتخاب** و**الدعوة** معاً مما سهل للمتغلب أن يمارس دوره بدون شروط المؤهلات الهادوية، وبدون انتخاب، ولا مشورة، وإنما كان يترو على الأمر بالقوة، ومع أن النظرية "الهادوية" لا تقر شرعية هذا النوع من الاغتصاب السياسي، وتطلق عليه اسم **المتغلب** في مقابل **المنتَخَب،** ولم يتم قط الاعتراف بشرعية المتغلب، لكنها على كل حال لم تتمكن من منع المتغلب من الحكم، حيث قدمت له الدعوة الغامضة فرصاً كثيرة -وخاصة في الفترة المتأخرة- أن يحكم في معظم الفترات كأمر واقع.

مهد وجود المتغلب الطريق للوراثة السياسية أيضاً أن تمارس دورها أيضاً، ولكن بدون أن يجرؤ أحد على تبنيها رسميًّا حتى فترة قريبة. ولعل أقسى الضربات التي أنزلت بالشروط هي عندما أعلنت "ولاية العهد" في المحرم 1343هـ/ أغسطس 1924م في الأربعينيات من القرن الهجري/ العشرينيات من القرن الميلادي، وتم اعتماد "المملكة المتوكلية اليمنية" اسماً للدولة بدلاً عن "دولة اليمن الإسلامية"، وبهذا أبعد الانتخاب وحل محله التعيين، والغيت الإمامة رسميًّا- وإن بقيت قائمة في تعامل الإمام بها في الشؤون الشرعية- وحلت الملكية محلها. ولم يرتض معظم العلماء بهذا

(1) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية، ج2، ص699.

الإجراء فقاوموه، وكان من الأسباب الرئيسة لقيام الثورة الدستورية والإطاحة بالنظام الملكي. على أن سقوط الثورة الدستورية وعودة الملكية قد عجلا في سقوط الملكية نهائيًّا على يد ضباط من الجيش أسقطوا الملكية وأعلنوا الجمهورية عام 1382هـ/1962م.

ولو رحنا نفتش عن السبب الرئيس الذي سمح باختراق الشروط والمواصفات الممتازة لوجدناه كامناً في عدم تأطُّره في مؤسسات حاكمة، أو بتعبير آخر لم **تمأسس**-إن صح هذا التعبير- أي أنها لم تضبط ضمن مؤسسة فعالة، ومضى زمن طويل عليها بدون "مأسسة" مما ترك الباب مفتوحاً أمام أي مجتهد مكتمل الشروط أن يدعو إلى نفسه، ويتصارع إمامان أو أكثر في وقت واحد، ثم ماهو أدهى وأمر هو ظهور المتغلب، وقد بقي الحال على هذه الوضعية حتى كانت "الثورة الدستورية عام 1362هـ/1948م فأعادت الأمر ليس إلى نصابه النظري فقط، بل مأسست مبدأ الانتخاب لأول مرة ضمن مؤسسة "مجلس الشورى" المكون من العلماء بدرجة رئيسة، فهو وحده الذي يحق له انتخاب الإمام، وبهذه الطريقة ألغت ما عرف تاريخيًّا بتعدد الأئمة الكبار، ووضعت حدًّا نهائيًّا لقضية التغلب والوراثة، وأثبت علماء الهادوية الزيدية ومعهم قيادات سياسية كبيرة من الزعامات الشافعية أن النظرية الهادوية قابلة للتطوير والإبداع. والحق أن "الثورة الدستورية" بقيادة العلماء قد وضعت نظام الإمامة نفسه داخل المؤسسات، وكانت تلك بداية ظافرة للخروج من الانفلاتات المتكررة إلى التطور والإبداع، بيد أن الانتصار الملكي على "الثورة الدستورية" وعلى علمائها المجتهدين وعلمائها الكبار قد أرجع حكم الغلبة والوراثة إلى الوجود بعد أن كاد يقضى عليه.

وإلى جانب هذا السبب ولا يقل أهمية عنه أن حكم الغلبة بدون شروط ومواصفات وحضور الوراثة غير المعلنة، خاصة في القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي، قد ظفر بتأييد بعض علماء الهادوية المجتهدين المتأثرين بالفكر الذي يدعو إلى طاعة أئمة الجور، وهم وإن كانوا قلة إلا أن بعضهم كان له نفوذ كبير، وكان اعترافهم بأئمة الجور حكاماً وأمراء للمؤمنين ذا تأثير كبير أيضاً، وقد يكون الإمام المجتهد الكبير "محمد بن علي الشوكاني" (ت1250هـ/ 1834م) واحداً ممن أسهم في هذا الاتجاه بالرغم من علمه الواسع، إلا أنه قد مال إلى تبني إسقاط شرط الاجتهاد وتحريم الخروج على أئمة الجور، مما سهل للمتغلب أمره فهذا الإمام الطائر الصيت يسمح بإمامة غير العالم بشرط ألاَّ يتولى القضاء (**وليس للإمام إذا لم يكن مجتهداً أن يستبد بما يتعلق بأمور الدين ولا يدخل نفسه في فصل الخصومات، والحكم بين الناس فيما يَنُوبُهم؛ لأن**

**ذلك لا يكون إلا من مجتهد كما قدمنا من القضاء. والحاصلُ أنه لا دليل في المقام يوجب علينا اشتراط اجتهاد الأئمة، حتى يجب المصير إليه، ولا إجماع حتى يكون التعويل عليه، وليس في المقام إلا مجرد المجادلة بمباحث راجعة إلى الرأي البحت، كما يعرف ذلك من يعرفه، وما أهون مثلها على المحققين من علماء الدين المتقيدين بالدليل المحكمين للشرع)** [1].

وأضاف الإمام "الشوكاني" تحريم الخروج على الإمام الظالم وجاء في كتابه السيل الجرار-وهو من أواخر كتبه: (**لا يجوز لهم أيضاً الخروج عليه ومحاكمته إلى السيف**) [2] ويقول: (**لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بغوا في الظلم أي مبلغ ما أقاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح**) [3]. فهو هنا يرجع بقوة رأي الإمام "أحمد بن حنبل"، وأهم من ذلك أن هذين الرأيين يشجعان دعاوى المتغلب ويسهلان له البقاء في الحكم يمارس جوره، إذ لا يجوز الخروج عليه، وزاد الطين بلة أن الإمام "الشوكاني" وزر لثلاثة أئمة ظلمة، هم المنصور "علي" (ت15رمضان 1224هـ/24 أكتوبر1909م)، والمتوكل "أحمد" (ت17شوال 1231هـ/10 سبتمبر 1816م) والمهدي "عبد الله" (ت1252هـ/1836م) وكان أول مبايع للمتوكل والمهدي والمتولي لقبض البيعة لهم من بقية الناس[4] وكان المنصور "علي" قد عينه عام 1209هـ/1794م قاضياً للقضاة، ومنحه رتبة شيخ الإسلام. وكان الإمام "الشوكاني" يستحق هذين المنصبين بجدارة، إذ كان عالماً مجتهداً واسع الاطلاع، وعندما تولى القضاء أجرى أمور الشريعة التعاملية على نصابها، وكان عادلاً في أحكامه الشرعية، مقبول الكلمة، ولكنه لم يتدخل في مظالم الأئمة الجائرة، وخاصة على عهد

(1) محمد بن علي الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، بيروت – لبنان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1425هـ/ 2004م: ص **477**.

(2) الشوكاني، السيل الجرار المتدفق، ص 938-939.

(3) الشوكاني، السيل الجرار ص 965.

(4) انظر ترجمته للأئمة المتغلبين الثلاثة وعمله الكبير في حماية الحكم وتاييد كل منهم في كتابه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، صورة مصورة من الأصل بيروت: دار المعرفة،بدون تاريخ ولا رقم الطبعة. وقد سمى المنصور "علي" **بأمير المؤمنين**(البدر الطالع1، 459)، وقال عن المتوكل أحمد (**كنت أول من بايعه ثم كنت المتولي لأخذ البيعة له..**) ج1ص467 وانظر ج1،ص78وفي ترجمة المهدي عبد الله (**وقعت المبايعة مني له بعد طلوع الفجر، ثم أخذت له البيعة من جميع أمراء صنعاء..**)( ج1، 377). ونفهم من هذه المواقف أن الإمام الكبير "الشوكاني" كان عمليًّا ونظريًّا يجيز خلافة من ليس بمجتهد، ويجيز بيعة ظالم ويجيز التوظف معه وهو نفسه قد قضى لثلاثة أئمة لم يتوفر فيهم الشروط ولا العدالة.

المهدي "عبد الله" ولعل ذلك ماضمن له الاستمرار والحماية القوية من قبل هؤلاء الأئمة الثلاثة، وفي مقابل ذلك أغدق عليه الأئمة موفور العطاء[1].

ومهما كان هذا المأخذ في موالاة الظلمة، إلى جانب بعض مآخذ أخرى أخذه عليها تلميذه الحافظ المجتهد "محمد بن علي العمراني" في كتابه "إتحاف النبيه بتاريخ القاسم بن محمد وبنيه" (ت في جمادى الأولى 1264هـ/أبريل1848م) [2] إلا أن ما أجراه من عدل ونزاهة في فصل الخصومات في القضايا التعاملية قد غطت على المظالم السياسية، وبسبب سمعته الكبيرة، وعلمه الواسع ومكانته في قلوب الرعية فقد وظِّفت كل تلك المميزات لصالح دعم الغلبة والوراثة، وكان دعمه للأئمة الثلاثة الذين لم يستوفووا شروط المذهب الهادوي أثراً بليغاً في تسهيل منال المتغلب وإضعاف قوة الممانع.

(1) ذكر زبارة: (أقطعه الإمام صدقات وصابة وجبل اللوز وصدقات الرونة وسعوان وشوكان وشوبان وشيئاً واسعاً غير هذا، ومن صدقات بيت راجح، وأضاف إليه صدقة بيت قبان وصدقة بيت الحيمي ووصية التوهمي وتنعم)(محمد زبارة: (نيل الوطر2: 298) وقال صاحب الحوليات إن شيخ الإسلام يأتي بعد الإمام في الإنفاق وقبل وزرائه وسيوف إسلامه وكان وقتها الإمام محمد بن علي الشوكاني (كان شيخ الإسلام مهاباً لتنفيذه لكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يشهد عليه أحد بأخذ نقير ولا قطمير من المتشاجرين والسبب أن معه قطعاً مثل "رصابة" و "الرونة" وغيرها تِدِّي [تعطي] أقل ما يكون ألف قدح طعام ومثلها عدد أنصب غنم، وعاد معه من الحيمة مصروف في كل شهر نحو مائة قرش حجر فيأكل معه كل من عرفه وجاوره ولم يدخر شيئاً مما حصل) ( الحوليات ص 279). ولا أعتقد أن الشوكاني قد خضع لهذه الإغراءات لكنها كانت ولا شك أحد أسباب موالاته، إلى جانب أنها وافقت مبدأه الحنبلي في هذه القضية، وما عداها فهو إمام من أئمة الزيدية.

(2) محمد بن علي العمراني،"إتحاف النبيه بتاريخ القاسم بن محمد وبنيه" مخطوط، وقد جمع تلك المآخذ حفيده الحافظ العلامة محمد بن إسماعيل العمراني في أوائل نسخته وهي 17 تهمة أهمها اتهامه له بأنه أفتى بقتل العلامة الفيلسوف ابن حريوة، وبقتل العلامة الثائر أحمد بن علي السراجي.

## The Election and Invitation in al-Hâdavî Zaydism

**ABSTRACT**

This article mentions the thesis that Imâmat occurs by election and invitation in Zaidiyya State in the period of al-Hâdî ilâ al-Haqq and this is a basis in that period. It is stressed in the article that al-Hadi ilâ al-Haqq, the caliph between 284-298/897-911, comes to power by election and he is appointed as Imam in order to accomplish the duty of ordering the right and refraining people from the wrong as well as ruling with ' the Book.' In this respect, it is questioned the validity of either to call for allegiance to him as well as election, or the Imamet of the despot. Also, in addition to the opinions in the classical period, the idea of al-Shawkani who approves the Imamet of the despot and tells that it is not permissible to uprise against cruel rulers as long as they pray and unless they express the blasphemy.

**Key words:** Sect,Shî'a, Zaidiyya, al-Hâdî, election, Imâmat, invitation, al-da'wa.